

المؤسسة الفقهيّة للميزان (التبليغيّ) قدس سره

الشَّادِي الطَّالِبِ

فی شرح المکاسب

کتاب البیع

الجَنَفُ الْمَسْلُومُ

نَافِیْہ

سَمِيعًا نَبِيًّا لِلَّهِ الْعَظِيمِ

السَّيِّحُ الْمِيرَزُ الْجَوَادُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ

(قَدِيسُ)



دار الصديقة الشهيدة (سلام الله عليها)

سرشناسه	تبریزی، جواد، ۱۳۰۵ - ۱۳۸۵.
عنوان قرارداد	المکاسب شرح
عنوان و نام پدیدآور	ارشاد الطالب فی شرح المکاسب [مرتضى الانصارى] / جواد التبریزی.
وضعیت ویراست	۳
مشخصات نشر	قم و دار الصديقة الشهيدة (س)، ۱۳۸۸.
مشخصات ظاهری	ج. ۷.
شابک	دوره: ۸-۷۵-۷۵-۹۶۴-۹۷۸-۹۶۴-۸۴۳۸-۷۵-۸
یادداشت	عربی
یادداشت	جواب قبلی تحت عنوان "ارشاد الطالب الى التعليق على المکاسب" به چاپ رسیده است.
مندرجات	ج. ۱. کتاب المکاسب المحرمة.
موضوع	انصاری، مرتضی بن محمد امین، ۱۲۱۴-۱۲۸۱ ق. المکاسب -- نقد و تفسیر
موضوع	معاملات (فقه)
شناسه افزودن	انصاری، مرتضی بن محمد امین، ۱۲۱۴-۱۲۸۱ ق. المکاسب. شرح
رده بندی کنگره	۱۳۸۸ ۷۰۲۱۲۸ م. الف/۱ BP1۹۰۰/۱
رده بندی دیویی	۲۹۷/۳۷۲
شماره کتابشناسی ملی	۱۸۴۷۵۶۵

- اسم الكتاب: ارشاد الطالب فی شرح المکاسب ج/۵
- مؤلف: آية الله العظمی الميرزا جواد التبریزی (قدس سره)
- الطبعة: الاولى/ ۱۴۳۱ ه. ق - ۱۳۸۹ ه. ش
- المطبعة: وفا
- عدد النسخ: ۲۰۰۰
- ردمک ج/۵: ۶-۹۵-۸۴۳۸-۹۶۴-۹۷۸-۹۶۴-۸۴۳۸-۷۵-۸-۹۷۸-۹۶۴-۸۴۳۸-۷۵-۸
- العنوان: مدرس الاستاد الفقهاء و المجتهدين ميرزا جواد التبریزی رحمته الله
- قم المقدسه - شارع المعلم - فرع ۲۵ - رقم البناء ۲۵
- تليفون المدرس: ۷۷۴۴۲۸۶ - ۷۷۳۳۴۱۹ - ۷۷۴۳۹۳۹ - ۷۷۴۳۹۳۹ - ۷۷۴۳۹۳۹
- تليفون دار الصديقة الشهيدة (عليها السلام): ۷۷۳۲۱۵۳ - ۷۷۳۲۱۵۳ - ۷۷۳۲۱۵۳ - ۷۷۳۲۱۵۳
- فاكس المدرس: ۷۷۴۳۷۴۳ - ۷۷۴۳۷۴۳ - ۷۷۴۳۷۴۳ - ۷۷۴۳۷۴۳
- فاكس دار الصديقة الشهيدة (عليها السلام): ۷۸۳۱۲۷۲ - ۷۸۳۱۲۷۲ - ۷۸۳۱۲۷۲ - ۷۸۳۱۲۷۲
- بريد الكتروني: tabrizi-mktab-qom@hotmail.com tabrizi_Live@yahoo.com

الفهرس

٢٧	بين الرحمن
٤٨	اعتبار التمكن من تسليم المبيع
٨٥	اعتبار العلم بمقدار الثمن
٨٩	اعتبار العلم بمقدار المثلث
٩٨	الحكم في بيع المعداد
٩٩	التقدير بغير ما يتعارف التقدير به
١٠٥	كفاية الكيل أو الوزن في المعداد إذا كان طريقاً إليه
١٠٦	تعيين المناط في كون الشيء مكيلاً أو موزوناً
١١٨	إخبار البائع بمقدار المبيع
١٢٣	بيع بعض من جملة متساوية الأجزاء
١٢٤	القسمة وأنها ليست بيعاً
١٢٨	بيع بعض من جملة متساوية الأجزاء
١٣٥	بيع الفرد المنتشر
١٣٨	بيع الكلّي في المعين
١٤٦	تلف بعض الجملة

١٥٢	اقسام بيع الصبرة.....
١٥٥	بيع العين بالرؤية السابقة.....
١٥٩	الاختلاف في تغير العين المرئية سابقاً.....
١٧١	الاختلاف في تقدم التغير.....
١٧٢	الاختلاف في تقدم التلف على البيع وتأخره عنه.....
١٨٤	بيع المجهول مع الضميمة.....
١٩٧	فيما كان المجهول تابعاً.....
٢٠٧	الانذار للظروف.....
٢٢٣	بيع المظروف مع ظرفه.....
٢٣٨	دفع المال إلى الغير لصرفه على طائفة.....
٢٤٧	الاحتكار.....
٢٦٨	القول في الخيار وأقسامه وأحكامه، وفيه مقدمتان:.....
٢٦٨	الأولى: الخيار لغةً واصطلاحاً.....
٢٧٠	الفرق بين الخيار والاختيار.....
٢٧٥	في معنى الخيار في المعاملات.....
٢٧٨	توجيه ما ذكر في تعريف الخيار.....
٢٨١	الخيار هو التمكن على فسخ النافذ بنحو الحق.....
٢٨٢	الثانية: الأصل في البيع اللزوم.....
٢٨٢	المعاني المحتملة في الأصل.....
٢٨٧	ما ذكره العلامة في اصالة اللزوم.....

- توجيه ما ذكره العلامة ٢٨٩
- رجوع إلى معاني الأصل ٢٩٠
- التمسك بالعموم والإطلاق عند الشك في لزوم العقد ٢٩١
- الاستدلال بآية «أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» ١٩١
- الاستدلال بآية «أَحَلَّ اللَّهُ التَّيْبِعَ» وآية «إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ» ٢٩٦
- الاستدلال بآيات الثلاث ٢٩٧
- الاستدلال بآية «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ» ٢٩٨
- الاستدلال برواية «لا يحل مال امرئ مسلم» ٣٠٠
- الاستدلال برواية «الناس مسلطون على أموالهم» ٣٠٠
- التمسك على لزوم العقد بما دلّ على لزوم الشرط ٣٠٢
- مقتضى الاستصحاب أيضاً للزوم ٣٠٤
- تقريب اصالة الجواز وما ذكر في الجواب ٣٠٥
- ظاهر المختلف: أن الأصل عدم اللزوم، والمناقشة فيه ٣٠٧
- دوران العقد بين اللازم والجائز ٣٠٨

في أقسام الخيار:

- الأول: في خيار المجلس ٣١٥
- المراد بـ «المجلس» والدليل على ثبوت هذا الخيار ٣١٥
- في خيار المجلس وثبوته للوكيل ٣١٦
- عدم ثبوت خيار المجلس للوكيل في إجراء العقد ٣١٩
- ثبوت خيار المجلس للموكل ٣٢٢

- ٣٢٤ ثبوت الخيار للوكيل المستقل في التصرف المالي
- ٣٢٧ ما هو المراد من التصرف في حالة ثبوت الخيار للموكلين
- ٣٣٠ عدم جواز التفويض إلى الغير
- ٣٣٢ عدم ثبوت الخيار للفضولين
- ٣٣٣ ثبوت الخيار فيما إذا كان أحدهما أصيلاً والآخر فضولياً
- ٣٣٤ هل يثبت الخيار إذا كان العاقد واحداً؟
- ٣٤١ هل يثبت الخيار إن لم تكن العين قابلة للبقاء؟
- ٣٤٢ اختصاص خيار المجلس بالبيع
- ٣٤٥ في مبدأ خيار المجلس
- ٣٤٧ مبدأ خيار المجلس في بيع الصرف والسلم
- في مسقطات خيار المجلس
- ٣٥٠ المسقط الأول: اشتراط السقوط في ضمن العقد
- ٣٥٥ المناقشة في شرط سقوط الخيار في عقد البيع
- ٣٥٩ صور اشتراط سقوط خيار المجلس
- ٣٦٣ اشتراط إسقاط الخيار
- ٣٦٧ اعتبار ذكر شرط سقوط الخيار في العقد
- ٣٧٢ إذا نذر أن يعتق عبده إذا باعه
- ٣٧٣ المسقط الثاني: الإسقاط بعد العقد
- ٣٧٤ لو قال أحدهما: اختر، فاختر الآخر الفسخ انفسخ
- ٣٧٨ المسقط الثالث: افتراق المتبايعين

- بماذا يحصل الافتراق من المتبايعين ٣٨١
- لا اعتبار بالافتراق عن إكراه ٣٨٣
- الاستدلال على كون المسقط هو الافتراق عن رضا ٣٨٥
- في افتراق المكره والمختار ٣٩٠
- لو زال الإكراه ٣٩٩

الثاني: خيار الحيوان

- خيار الحيوان وعمومه لكل ذي حياة ٤٠٢
- هل يختص هذا الخيار بالمبيع المعين أو يعم الكلّي أيضاً؟ ٤٠٤
- اختصاص خيار الحيوان بالمشتري ٤٠٧
- عن السيد المرتضى وابن طاووس ثبوته للبائع أيضاً ٤٠٩
- القول بثبوت الخيار لمن انتقل إليه الحيوان ثمناً كان أو مثنياً ٤١١
- عدم الفرق بين الأمة وغيرها في مدة الخيار ٤١٤
- مبدأ خيار الحيوان تمام العقد ٤١٥
- دخول الليلتين المتوسطتين في الثلاثة أيام ٤٢١
- في مسقطات خيار الحيوان ٤٢٣